بيان المملكة الاردنية الهاشمية لدى الامم المتحدة

البند (110)

التدابير الرامية للقضاء على الإرهاب الدولي

اللجنة السادسة

الدورة (79) للجمعية العامة للامم المتحدة

نيويورك

2 تشرين الاول 2024

يرجى مراجعة النص عن الالقاء

اسمحوا لي السيد الرئيس أن أهنئكم وأعضاء هيئة المكتب على انتخابكم لرئاسة اللجنة السادسة في الدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة.

يود الأردن بدايًة أن يعرب عن انضمامه لما جاء في بيان منظمة التعاون الإسلامي وحركة عدم الانحياز.

السيد الرئيس،

يعتبر الأردن مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف أولوية مستنداً إلى أبعاد تشريعية وفكرية وأمنية وعسكرية. ويؤكد الأردن على أن الأعمال الإرهابية الدولية تشكل خرقاً للقانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني، وانتهاكاً لحقوق الإنسان، لا سيما الحق في الحياة.

كما يجدد الأردن التأكيد على رفضه وإدانته القاطعه لكافة أشكال الإرهاب ومظاهره، والتي تهدد السلم والأمن، وتُزعزع استقرار الدول وأمنها ووحدة أراضيها.

ويشدد الأردن على أهمية تعزيز التعاون الدولي في إطار الأمم المتحدة لمحاربة الفكر الأرهابي. ويؤكد على ضرورة تعزيز الشراكات الدولية وتبادل الخبرات والمعلومات بين الدول لمواجهة التهديدات الإرهابية بفعالية أكبر.

السيد الرئيس،

لابد لنا التأكيد على أن الأعمال الإرهابيه غير مرتبطة بأي دين أو عرق أو جنسيه أو حضارة، مشدداً على عدم السماح بأن يتم ربطها بذلك كذريعة للتمييز العرقي والديني ضد الأفراد والمجتمعات والمهاجرين.

ونؤكد على ضروره التزام الدول بالقانون الدولي والقانون الدولي الانساني وبمسؤولياتها، من حيث عدم السماح باستخدام أراضيها للتخطيط والتمويل والتنظيم للأعمال الإرهابية ضد اي دوله أخرى وعدم السماح للمنظمات والجماعات الارهابيه الفاعله على إقليمها بالمشاركه والمساعده والتحريض على أعمال إرهابيه ضد دول أخرى. كما يتوجب على الدول ضمان مقاضاه أو تسليم مرتكبي الأعمال الارهابيه للجهات القضائية.

السيد الرئيس،

إن أخطر تهديد تتعرض له الجهود الرامية لمكافحة الإرهاب هو استخدام ذريعة مكافحة الارهاب كسلاح لقمع الحق في تقرير المصير، لذلك لابد أن نؤكد على أهمية التفريق ما بين الإرهاب والنضال المشروع للشعوب الواقعه تحت السيطره الاستعماريه والاحتلال الاجنبي، وحق تلك الشعوب بتقرير مصيرها وفقا لميثاق الأمم المتحده والقانون الدولي. كما نجدد التأكيد على أن حق الشعوب في تقرير مصيرها هي قاعدة آمرة من قواعد القانون الدولي.

ومن هنا لابد لنا الإشارة الى أن الصمت والتخاذل الذي يُمارس تجاه الجرائم الإسرائيلية وأفعالها البربرية يشجع إسرائيل على المضي قدماً في جريمة إبادتها وتطهيرها العرقي للشعب الفلسطيني في غزة وجميع أراضي فلسطين المحتلة. وطالما لا يقوم المجتمع الدولي بوصف الاسماء بمسمياتها حول ما ترتكبة اسرائيل من مجازر

وقتل ودمار، فهي تستمر في عدوانها وانتهاكاتها الجسيمة للقانون الدولي الإنساني. كما نحمل اسرائيل المسؤولية عن التبعات الكارثية لعدوانها على لبنان الذي تشنه دون أي رادع قانوني أو إنساني. وندين عدوانها على لبنان وخرقها سيادته وقصفها عاصمته وقتل مواطنيه وتهديد أمنه واستقراره.

السيد الرئيس،

وفي اطار سعي الأردن للقيام بدور فاعل لمكافحة الإرهاب، فقد أطلق سلسله لقاءات العقبه Aqaba Process عام 2015 بهدف تعزيز التنسيق والتعاون الأمني والعسكري وتبادل الخبرات والمعلومات بين مختلف الأطراف الإقليمية والدولية، وقد تم تسليط الضوء خلال الإجتماع الذي عقد خلال شهر أيلول الماضي على كيفية إدارة المجال الجوي للتعامل بشكل منظم مع انتشار استخدامات الطائرات المسيّرة في مختلف المجالات المدنية، وضرورة مواكبة آخر التطورات التكنولوجية في هذا القطاع، ومواجهة المخاطر التي قد تنجم عن سوء توظيفها، مثل استغلالها في عمليات التهريب.

وهناك تعاون فعّال بين الجهات المختصة الأردنية المعنية بملف مكافحة الإرهاب مع فريق الدعم التحليلي ورصد جزاءات داعش والقاعدة، وكان آخرها لقاء عقد مع فريق الدعم التحليلي والجهات المختصة الأردنية خلال شهر تشرين الأول للعام 2024، تم خلاله تبادل المعلومات حول آخر مستجدات هذه التنظيمات، والتي ساهمت بإعداد التقرير الشامل (33) الصادر عن فريق الدعم لعام (2023)، حول وضع الأرهاب العالمي ومستجداته.

كما تتخذ الجهات المختصة الحكومية، كافة الاجراءات التي تضمن عمليات التدقيق على عدم استغلال الأشخاص المتورطين بأنشطة إرهابية لعمليات اللجوء

كوسيلة للهروب من الملاحقة القانونية، أو الحصول على ملاذ آمن تحت غطاء الحصول على لجوء، بما يمنع أية محاولة لأشخاص متورطين بأنشطة إرهابية من القيام بذلك.

وأود تسليط الضوء على أنه تم إحباط العديد من العمليات الإرهابية داخل الأردن خلال السنوات الماضية، إضافة لإحباط عدد من العمليات الإرهابية بعدة دول أخرى، من خلال التعاون الفعّال بين الدول على المستويين الإقليمي والدولي، والتي ساهمت بتعزيز السلم والأمن الدولي والحفاظ على أرواح الأبرياء. كما يبذل الاردن جهود حثيثه في مكافحة الإتجار عبر الحدود في المخدرات والذي يرتبط بالجماعات المسلحة والإرهابية أو تستفيد منه تلك الجماعات.

سيد الرئيس،

ختاماً، يؤكد الأردن على دعمه لنقاشات فريق عامل للتوصل لاتفاق داخل اللجنة السادسة لتبني مسودة الإتفاقية الشاملة لمكافحة الإرهاب لتكون بذلك ركيزة أساسية يمكن الاستناد عليها من قبل الدول والمنظمات الدولية في تجريم افعال الإرهاب الدولي وفق تعريفِ محدد للجريمة وبما يبعد هذا التعريف عن التسيس، مؤكدين على ضرورة أن يتم تحديد نطاق تطبيق الاتفاقية (scope) بحيث لا تؤدي نصوصها الى تجريم الأعمال المشروعة في القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وبخاصة أعمال مقاومة الاحتلال الأجنبي.

وشكراً